

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

11/04/2013



لجنة مراقبة تحلّ بالسجن المحلي «سات فيلاج» في طنجة

نزهة بركاوي

4/2020

أفادت مصادر مطلعة أنّ اللجنة الإقليمية لمراقبة السجون التي أوفدها المسؤول الترابي الأول في طنجة إلى السجن المحلي «سات فيلاج» تعكف على تحرير تقرير تفصيلي بخصوص زيارتها إلى هذا الأخير. وضمت اللجنة الإقليمية في عضويتها ممثلين عن وزارات (الصحة، التعليم، الداخلية، ومن الوقاية المدنية، الإدارة العامة للأمن الوطني، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان) حيث يرتقب أن تدون بتفصيل ما وقفت عليه خلال زيارتها الأخيرة للمؤسسة السجنية المذكورة وما رصدته من ظواهر وما استمعت إليه من شكايات، مع خلاصات ستترفع إلى المسؤول الأول رغبة في دعم مسار الإصلاح الذي تعرفه المؤسسة، التي كانت في السابق، حسب المصادر المطلعة نفسها، «نقطة سوداء» في خريطة المندوبية العامة للسجون، خاصة بعد تداول الإعلام الإسباني ما يدور وراء أسوار السجن من خلال شريط مصور تم تسريبه إلى بعض وسائل الإعلام الإسباني، والذي شكل مادة دسمة لـ«الطعن في واقع حقوق الإنسان في المغرب»..

إلا أنّ «الحلة الجديدة» التي لبستها المؤسسة وتكثيف الأنشطة الاجتماعية والمجهودات المبذولة من أجل القضاء على ظاهرة ترويح المخدرات دفع ممثل الإدارة الترابية إلى دعم مساعي الإصلاح، خاصة خلال المناسبات الدينية (شهر رمضان وعيد الأضحى) بالموازاة مع زيارة اللجنة الإقليمية لمراقبة السجون، حيث أوفد كل من الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف والوكيل العام في ها لجنة قضائية ضمت في عضويتها بعض قضاة التحقيق ورؤساء الغرف الذين حرصوا، وفق المصادر المطلعة نفسها، على التواصل المباشر مع المعتقلين والاستماع إلى شكاياتهم، التي ذهبت أغلبها إلى انتقاد بطء إجراءات المحاكمة، باستثناء معتقل واحد اشتكى من محاكمته ابتدائيا واستئنافيا في ما وصفته مصادر «المساء» بـ«أسرع محاكمة في التاريخ»، حيث صدر الحكم فيها في حدود 17 ساعة، بشقيه الابتدائي والاستئنافي، و«التماطل» الذي لحق بعض ملفات المتقاضين المعتقلين، والذين طلب منهم قضاة التحقيق موافاتهم بشكايات كتابية مفصلة للبت في تظلماتهم في أقرب وقت ممكن، حسب ما جاء في الشكايات نفسها.



بفضاء المعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء

6904/2 روكبان والطاهري يناقشان مذكرة حزب التقدم والاشتراكية بشأن إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة



رشيد روكبان و رشيدة الطاهري أثناء الندوة

احتضن فضاء المعرض الدولي للكتاب، مؤخرا، ضمن فقرة «أوراش المجلس الوطني لحقوق الإنسان» حول المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، عملت على تسيير أطواره السعدية وضاح، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وشارك فيه عضوا الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية رشيد روكبان، رئيس الفريق التقدمي الديمقراطي بمجلس النواب والفاعل الجمعوي في مجال الطفولة، و رشيدة الطاهري النائبة البرلمانية والناشطة الحقوقية والنسائية.

وقدم المتدخلان الخطوط العريضة لمذكرة حزب التقدم والاشتراكية بشأن إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، الهيئة الدستورية التي نص على إحداثها الدستور الجديد للمملكة.

حيث تدخلت رشيدة الطاهري في الجانب المتعلق بالمنطلقات المبدئية التي تأسست عليها المذكرة والمكتسبات والإنجازات والرهانات المتعلقة بقضايا الأسرة والطفولة والإطار القانوني المرجعي الذي استندت إليه، فيما ركز رشيد روكبان على الاختصاصات المقترحة والفئات التي يجب يشملها المجلس باهتمامه والتركيبية من

حيث مدة الولاية والعدد والمواصفات والشروط.

وشدد المتدخلان في هذا الصدد، على ضرورة استقلالية هذه المؤسسة عند إخراجها إلى حيز الوجود، استقلالا سياسيا وماديا، وتمكينها من الولوج إلى كل المعطيات والمعلومات اللازمة لما تنجزه من دراسات أو تصدره من آراء ومقترحات، كما أشارا إلى وجوب

أن تشكل مناهضة العنف ضد النساء والأطفال محورا رئيسيا في عمل هذا المجلس، وأن يستند هذا الأخير على مقاربة حقوقية صرفة ارتكازا على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان الجاري بها العمل. كما يتعين على المجلس تفعيل فلسفة وروح الدستور خاصة في ما يتصل بإعمال المساواة والمنصفة والانفتاح والاعتدال.



المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف يدعو إلى عقد ندوة وطنية للوقوف على مآل تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

فن العفاني

إيجاد صيغة للاعتذار الرسمي والعلني للدولة، واستكمال التحري في الملفات العالقة، واستكمال تمكين الضحايا من جميع حقوقهم في الإدماج الاجتماعي والصحي...

وطالب المنتدى الذي يستعد لعقد المناظرة الوطنية الثانية لمتابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة خلال شهر ماي القادم، المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإنشاء لجنة خاصة في إطار أحكام الظهير المحدد لأدوار المجلس ونظامه الداخلي، مفتوحة على خبرات من ذوي الاختصاص والنزاهة ومن الحركة الحقوقية، من أجل تجميع مختلف الجهود ذات الصلة بتنفيذ التوصيات والتنسيق بينها والعمل على الإسراع بتنفيذ العالق منها وإخبار الرأي العام بسير أعمالها.

المنتدى الذي حذر، خلال هذا الاجتماع، من خطر التساهل مع مؤشرات التكرار ومع استرجاع المد المعادي لحقوق الإنسان وللديمقراطية لأنفسه، دعا في ذات الوقت المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصفته جهة الإشراف الرسمية على تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة إلى تنظيم ندوة وطنية بمشاركة جميع الأطراف من أجل الوقوف على مآل تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ورسم عناصر خطة للتغلب على معيقات التقدم في هذا الملف.

جدد المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف رفضه لما أسماه «قرع أجراس إغلاق ملف تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة»، والتي جاء إعلانها على لسان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، داعيا في هذا الصدد المجلس بـ «إعمال الاجتهاد في التنفيذ الجيد لتلك التوصيات التي حملها التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة واستنفاذ إمكاناتها «الحقوقية» و«التاريخية» في ترسيخ المكاسب والقطع النهائي مع بنيات الاستبداد والإرساء النهائي لأسس دولة الحق».

واعتبر المنتدى، في بيان أصدره عقب اجتماعه الدوري العادي بمدينة الدار البيضاء، أن المغرب يعيش مرحلة استكمال «التأسيس» لما بعد انطلاق «العدالة الانتقالية» وما بعد الحراك الاجتماعي، وهذا يتطلب وضع استراتيجية وطنية للحد من الإفلات من العقاب، وإصلاح منظومة العدالة والسياسات الأمنية، ومواصلة الانضمام لاتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وملاءمة القانون الوطني مع مقتضيات الدستورية الجديدة مع قاعدة أولوية القانون الدولي لحقوق الإنسان، والاجتهاد في



استقطب 7 آلاف زائر

7798/12

الرواق المشترك لثلاث هيئات حقوقية في معرض الكتاب

وأبرز البلاغ أن المعرض شكل مناسبة للشركاء الثلاثة لاطلاع الجمهور الواسع وفتح نقاش معه حول عدد من القضايا من قبيل القانون الأساسي لمجلس المنافسة، والأخلاقيات، والمواطنة، والرشوة فضلا عن التقديرين البنّيين من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الصحة العقلية ووضع السجون.

وأضاف أن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان التي شاركت بكثافة في أنشطة المعرض، نشطت عددا من اللقاءات التي تناولت جملة من المواضيع المرتبطة بالمواطنة والتدبير الديمقراطي للتعدد اللغوي والتربية على حقوق الإنسان والمقاولة وحقوق الإنسان والحق في التراث وإعمال الحق في المدينة والحق في البيئة.

وضع برنامج غني تمحور حول العديد من المحاور الكبرى، المتعلقة بالرشوة وحقوق الإنسان، وشباب المغرب، وتنظيم المنافسة، والمقاولة المواطنة، والإعاقة وأوراش المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار استضاف الرواق المشترك لقاءات وندوات حول المذكرات والآراء التي قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإعدادها، منها على الخصوص تلك المرتبطة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والحكمة الدستورية والهيئة المكلفة بالمنافسة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

بلغ جمهور أنشطة الرواق المشترك للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومجلس المنافسة، الذي أقيم تحت شعار «مسارات المواطنة» 7 آلاف مشارك في 52 ندوة ومائدة مستديرة اطرها نحو 120 فاعلا وطنيا ودوليا.

وأشار بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن أزيد من 7 آلاف مشارك على مدى عشرة أيام ساهموا في النقاشات المفتوحة وتفاعلوا مع مثقفين وشخصيات سياسية وباحثين وفاعلين جمعويين تمت دعوتهم لتنشيط أزيد من 60 تظاهرة ولقاء احتضنتها الرواق المشترك.

وأضاف المصدر أن مشاركة المؤسسات الثلاث تمثلت في



الدار البيضاء 273217

← بلغ جمهور أنشطة الرواق المشترك للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومجلس المنافسة، الذي أقيم تحت شعار «مسارات المواطنة» 7 آلاف مشارك في 62 ندوة ومائدة مستديرة اطرها نحو 126 فاعلا وطنيا ودوليا. وأشار بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الى أن ازيد من 7 آلاف مشارك على مدى عشرة ايام ساهموا في النقاشات المفتوحة وتفاعلوا مع مثقفين وشخصيات سياسية وباحثين وفاعلين جمعويين تمت دعوتهم لتنشيط ازيد من 60 تظاهرة ولقاء احتضنها الرواق المشترك. وأضاف المصدر ان مشاركة المؤسسات الثلاث تمثلت في وضع برنامج غني تمحور حول العديد من المحاور الكبرى، المتعلقة بالرشوة وحقوق الإنسان، وشباب المغرب، وتنظيم المنافسة، والمقاولة المواطنة، والاعاقة واوراش المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وفي هذا الاطار استضاف الرواق المشترك لقاءات وندوات حول المذكرات والاراء التي قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعدادها، منها على الخصوص تلك المرتبطة بالمجلس الاعلى للسلطة القضائية والمحكمة الدستورية والهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة كل اشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.



الرواق المشترك لثلاث هيئات حقوقية في معرض الكتاب بالدار البيضاء يستقطب 7 آلاف زائر

16/03/12

لمجلس المنافسة، والأخلاقيات، والمواطنة، والرشوة فضلا عن التقريرين المنجزين من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الصحة العقلية ووضع السجون.

وأضاف أن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان التي شاركت بكثافة في أنشطة المعرض، نشطت عددا من اللقاءات التي تناولت جملة من المواضيع المرتبطة بالمواطنة والتدبير الديمقراطي للتعدد اللغوي والتربية على حقوق الإنسان والمقاولة وحقوق الإنسان والحق في التراث وإعمال الحق في المدينة والحق في البيئة.

ومن جهة أخرى، احتضن الرواق حفلات تكريم شخصيات أثرت، كل حسب اختصاصه، في تاريخ المغرب، ويتعلق الأمر بالراحلة أسية الوديع، التي نذرت حياتها للدفاع عن حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق السجناء على وجه الخصوص، وخديجة شريف، المناضلة الحقوقية التونسية وكذا الراحل ستيفان، المناضل والمدافع عن القضية الفلسطينية وعن حقوق المهاجرين.

ومن بين اللحظات القوية لبرنامج الرواق المشترك، أشار البلاغ إلى تنظيم لقاءات سلطت الضوء على الوضعية الحقوقية ببعض الدول من خلال تنظيم لقاء حول فلسطين استضاف راجي الصوراني، رئيس المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وتنظيم يوم تضامني مع سوريا وتقديم الميثاق التونسي لحقوق والحريات.

كما شكل الرواق أيضا مناسبة للمؤسسات الثلاثة من أجل تقديم قائمة متنوعة وغنية من إصداراتها.

بلغ جمهور أنشطة الرواق المشترك للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومجلس المنافسة، الذي أقيم تحت شعار "مسارات المواطنة" 7 آلاف مشارك في 62 ندوة ومائدة مستديرة اطرها نحو 126 فاعلا وطنيا ودوليا.

وأشار بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن أزيد من 7 آلاف مشارك على مدى عشرة أيام ساهموا في النقاشات المفتوحة وتفاعلوا مع مثقفين وشخصيات سياسية وباحثين وفاعلين جمعويين تمت دعوتهم لتنشيط أزيد من 60 تظاهرة ولقاء احتضنها الرواق المشترك.

وأضاف المصدر أن مشاركة المؤسسات الثلاث تمثلت في وضع برنامج غني تمحور حول العديد من المحاور الكبرى، المتعلقة بالرشوة وحقوق الإنسان، وشباب المغرب، وتنظيم المنافسة، والمقاولة المواطنة، والإعاقة وأوراش المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار استضاف الرواق المشترك لقاءات وندوات حول المذكرات والآراء التي قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأعدادها، منها على الخصوص تلك المرتبطة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والمحكمة الدستورية والهيئة المكلفة بالمنافسة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

وأبرز البلاغ أن المعرض شكل مناسبة للشركاء الثلاثة لإطلاع الجمهور الواسع وفتح نقاش معه حول عدد من القضايا من قبيل القانون الأساسي



قضية الصحراء والحدود المغربية-الجزائرية في صلب اهتمام بان كي مون

الأخبار 12412

معتبرا أن النزاع هو «في المقام الأول نزاع يهم شمال إفريقيا». لذلك يرى السيد بان كي مون ضرورة «التكامل الإقليمي» من خلال تعزيز اتحاد المغرب العربي الذي هو «عنصر أساسي» في «التغلب على عدم الاستقرار الحالي وجني الثمار في المجالات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية».

وعبر عن «ثقله بأن التقدم في هذا المجال سيساعد على تحسين الثقة بين الأطراف» وتهيئة الظروف «لحل قضية الصحراء».

وخلال تطرقه لقضية حقوق الإنسان أشار إلى الخطاب الملكي ليوم 6 نونبر 2012 الذي دعا فيه الملك محمد السادس «المجموعة الدولية للانخراط القوي لوضع حد للمأساة التي يعيشها أبناءنا في تندوف داخل التراب الجزائري حيث يسود القمع والقهر واليأس والحرمان بأبشع تجلياته» في خرق سافر لأبسط حقوق الإنسان».

وأكد بان كي مون في هذا السياق «تعاون المغرب مع الإجراءات الخاصة» لمجلس حقوق الإنسان. وقال إنه تم «تشجيعه» من خلال التوصيات الأخيرة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان «المؤيدة» من قبل المملكة.

الأطراف للمضي قدما نحو إيجاد حل مدعم يحظى بتشجيع المجتمع الدولي» داعيا «الأطراف إلى الدخول في مفاوضات حقيقية» لإنهاء هذا النزاع.

واعتبر ان «استمرار هذا النزاع يشكل عقبة أمام الاندماج المغربي» الذي هو الآن أكثر ضرورة من أي وقت مضى لمواجهة التحديات المشتركة في ما يتعلق بعدم الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة».

وشدد على أن مبعوثه الشخصي سيواصل تشجيع «تطوير العلاقات بين المغرب والجزائر». مناشدا الطرفين «لمضاعفة الجهود للاستفادة أكثر من العلاقات بشكل أفضل وفتح الحدود لما فيه مصلحة المنطقة والمجتمع الدولي ككل».

وقال إن كريستوفر روس سيضاعف الجهود «لتشجيع الجزائر والمغرب على مواصلة تطوير علاقاتهما الثنائية على أساس من الزيارات الوزارية والمجاللات ذات الأولوية التي تم تحديدها من قبل الملك محمد السادس والرئيس بوتفليقة».

وشدد على أهمية معالجة قضية الصحراء في إطار استراتيجية أوسع لمنطقة الساحل.

حث بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة المغرب والجزائر على «حل عاجل» لقضية الصحراء بسبب «تنامي عدم الاستقرار وانعدام الأمن» في منطقة الساحل. داعيا إلى فتح الحدود بين البلدين لما فيه مصلحة المنطقة والمجتمع الدولي.

وأكد الأمين العام في تقريره الأخير حول الصحراء نشر، بداية الأسبوع الجاري بنيويورك، أن «تنامي عدم الاستقرار وانعدام الأمن داخل وحول منطقة الساحل يستوجب حلا عاجلا لهذا النزاع الذي طال أمده».

وذكر الأمين العام للأمم المتحدة بخطف ثلاثة أوروبيين يعملون في المجال الإنساني بمخيمات تندوف في أكتوبر 2011. وقال إن «جميع الحكومات التي تم التشاور معها» عند زيارة مبعوثه الشخصي، كريستوفر روس، إلى المنطقة عبرت عن «مخاوف جدية بشأن المخاطر الناجمة عن القتال الجاري في مالي على المنطقة ومساهمته في تطرف سكان مخيمات» تندوف.

وأضاف «لقد حان الوقت بالنسبة إلى